وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Monday, 06 October, 2025

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

«أوبك بلس» يقرر زيادة الإنتاج بواقع 137 ألف برميل يومياً في نوفمبر

الشرق الأوسط

اتفقت 8 دول في تحالف «أوبك بلس» على زيادة إنتاج النفط بنحو 137 ألف برميل يومياً، بدءاً من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

والدول الـ8 هي: السعودية، وروسيا، والعراق، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وكازاخستان، والجزائر، وعمان. وهذه الزيادة، هي الزيادة نفسها المطبقة في أكتوبر (تشرين الأول).

وأكدت الدول الـ8 «التزامها باستقرار السوق النفطية، في ضوء أساسيات سوق النفط الجيدة الحالية، والتوقعات الاقتصادية العالمية المستقرة، وقرَّرت تعديل إنتاجها». وفقاً لبيان «أوبك».

وقالت الدول الـ8، إنه «في ضوء النظرة المستقرة للاقتصاد العالمي، وأسس السوق الإيجابية الحالية، قرَّرت الدول المشارِكة تنفيذ تعديل في الإنتاج قدره 137 ألف برميل يومياً من إجمالي كميات التعديلات الطوعية الإضافية البالغة 1.65مليون برميل يومياً، التي أُعلن عنها في أبريل (نيسان) 2023، وسيُنفَّذ هذا التعديل في نوفمبر 2025».

وأوضحت الدول الـ8 أنه «يمكن إعادة 1.65 مليون برميل يومياً، جزئياً أو كلياً، وفقاً لتغيرات أوضاع السوق، وبشكل تدريجي»، وذلك مع التأكيد على مواصلة الدول مراقبة وتقييم ظروف السوق بشكل دقيق. وفي إطار جهودها المتواصلة لدعم استقرار السوق، أكدت الدول على أهمية اتباع نهج حذر والاحتفاظ بالمرونة الكاملة لإيقاف أو عكس تعديلات الإنتاج الطوعية الإضافية، بما في ذلك التعديلات الطوعية التي تم تنفيذها سابقاً لـ2.2 مليون برميل يومياً، التي أُعلن عنها في نوفمبر 2023.

وأشارت دول «أوبك بلس» الـ8 أيضاً إلى أن هذا الإجراء سيتيح فرصة للدول المشارِكة لتسريع تعويضاتها، مجددة «التزامها بإعلان التعاون، بما في ذلك تعديلات الإنتاج الطوعية الإضافية التي ستراقبها لجنة المراقبة الوزارية المشتركة»، كما أكدت عزمها على «التعويض الكامل عن أي إنتاج زائد منذ يناير (كانون الثاني) 2024».

ومن المقرر أن تعقد دول «أوبك بلس» الـ8 اجتماعها المقبل في 2 نوفمبر 2025.

ورفع التحالف، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، بالإضافة إلى روسيا وبعض المنتجين الصغار، إنتاجه النفطي المستهدف بأكثر من 2.6 مليون برميل يومياً هذا العام، وهو ما يعادل نحو 2.5 في المائة من الطلب العالمي.

ويهدف هذا التحول في السياسة بعد تخفيضات لسنوات إلى تلبية الطلب العالمي على النفط، واستعادة الحصة السوقية من المنافسين مثل منتجي النفط الصخري الأميركي.

وبلغت التخفيضات السابقة في الإنتاج ذروتها في مارس (آذار) حين وصلت إلى 5.85 مليون برميل يومياً في المجمل. وتتألف التخفيضات من 3 شرائح: تخفيضات طوعية قدرها 2.2 مليون برميل يومياً، و1.65 مليون برميل يومياً من قبل 8 أعضاء، ومليونَي برميل يومياً إضافية من قبل التحالف بأكمله.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وألغى المنتجون الـ8 شريحة واحدة من هذه التخفيضات بالكامل، البالغة 2.2 مليون برميل يومياً، بحلول نهاية سبتمبر (أيلول). وبالنسبة لشهر أكتوبر، بدأوا في إلغاء الشريحة الثانية البالغة 1.65 مليون برميل يومياً بزيادة 137 ألف برميل يومياً.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«أوبك+» تقرر زيادة إنتاجها 137 ألف برميل يومياً في نوفمبر

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

وافقت مجموعة الدول الثمانية في أوبك+ على زيادة إنتاج النفط بمقدار 137 ألف برميل يوميا لشهر نوفمبر، ضمن خطة التخلص من التخفيضات الطوعية البالغة 1,65 مليون برميل يومياً، مع استمرار المجموعة في جهودها لاستعادة حصتها في أسواق النفط العالمية، على الرغم من التوقعات الواسعة لفائض عالمي كبير.

اجتمعت دول أوبك+ الثماني، التي سبق أن أعلنت عن تعديلات طوعية إضافية في أبريل ونوفمبر 2023، وهي المملكة العربية السعودية، وروسيا، والعراق، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وكازاخستان، والجزائر، وعُمان، افتراضيًا، ظهر أمس الاحد، لمراجعة أوضاع السوق العالمية، والسياسة الإنتاجية لشهر نوفمبر، وأكدت دول أوبك+ الثماني، التزامها باستقرار السوق النفطية في ضوء أساسيات السوق الجيدة الحالية والتوقعات الاقتصادية العالمية المستقرة، وتعديل إنتاجها.

وفي ضوء التوقعات الاقتصادية العالمية المستقرة والأساسيات الجيدة الحالية للسوق، والتي تنعكس في انخفاض مخزونات النفط، قررت الدول الثماني المشاركة تطبيق تعديل إنتاج قدره 137 ألف برميل يوميًا من التعديلات الطوعية الإضافية البالغة 1.65 مليون برميل يوميًا والتي أُعلن عنها في أبريل 2023.

وسيتم تنفيذ هذا التعديل في نوفمبر 2025 كما هو موضح في الجدول الذي تم اعتماده وتوزيعه في الاجتماع. ويمكن إعادة 1.65 مليون برميل يوميًا، جزئيًا أو كليًا، وفقًا لتطورات أوضاع السوق، وبشكل تدريجي.

وستواصل الدول مراقبة وتقييم ظروف السوق عن كثب، وفي إطار جهودها المتواصلة لدعم استقرار السوق، أكدت الدول على أهمية اتباع نهج حذر والاحتفاظ بالمرونة الكاملة لإيقاف أو عكس تعديلات الإنتاج الطوعية الإضافية، بما في ذلك التعديلات الطوعية التي تم تنفيذها سابقًا لـ 2.2 مليون برميل يوميًا والتي أُعلن عنها في نوفمبر 2023.

وأشارت دول أوبك+ الثماني أيضًا إلى أن هذا الإجراء سيتيح فرصة للدول المشاركة لتسريع تعويضاتها. وأكدت الدول الثماني التزامها الجماعي بتحقيق الامتثال الكامل لإعلان التعاون، بما في ذلك تعديلات الإنتاج الطوعية الإضافية التي ستراقبها لجنة المراقبة الوزارية المشتركة في تحالف أوبك+.

كما أكدت عزمها على التعويض الكامل عن أي إنتاج زائد منذ يناير 2024. وستعقد دول أوبك+ الثماني اجتماعات شهرية لمراجعة ظروف السوق، والامتثال، والتعويضات. وستجتمع الدول الثماني في 2 نوفمبر 2025.

وتم توزيع زيادة الإنتاج للدول الثماني في شهر نوفمبر وتشمل زيادة إنتاج الجزائر 4000 برميل يوميا لتصل

أنقر هنا للرجوع للأعلى

إلى 967 ألف برميل يوميا، والعراق 18 ألف برميل يومياً لتصل إلى 4,255 ملايين برميل يومياً، والكويت 1000 برميل يوميا لتصل لـ2,569 مليون برميل يوميا، والسعودية 41000 برميل يومياً لتصل إلى 10.061 ملايين برميل يومياً، والإمارات 12000 برميل يومياً لتصل إلى 3,399 ملايين برميل يومياً، وكازخستان 7000 برميل يومياً لتصل لـ1,563 مليون برميل يوميا، وعمان 4000 برميل يومياً لتصل لـ808 آلاف برميل يوميا، وروسيا 41000 برميل يومياً لتصل لـ 9,532 ملايين برميل يوميا، ليصبح إجمالي الزيادات لكافة الدول الثماني 137 ألف برميل يومياً.

اقتربت أسعار النفط من أدنى مستوى لها في أربعة أشهر يوم الجمعة، مما يُذكر بالتوازن الدقيق الذي تتبعه منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها في إعادة الإمدادات إلى سوق يشهد فائضًا في المعروض. تُعيد المجموعة طبقة أخرى من الإنتاج المتوقف - حوالي 1.65 مليون برميل يوميًا إجمالًا - بعد أن استعادت للتو شريحة أكبر.

في حين صمدت الأسعار بقوة نسبيًا مقارنةً بالعرض المُضاف حتى الآن، إلا أن هناك الآن مؤشرات على أن السوق بدأ يتغير - حيث تتراكم الشحنات غير المباعة من الشرق الأوسط، ويُظهر منحنى العقود الآجلة علامات ضعف على المدى القريب. تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تتراكم المخزونات بسرعة هذا الربع، وأن يظهر فائض قياسي في عام 2026 مع تباطؤ الطلب العالمي وازدهار العرض في الأمريكتين.

وأظهرت سلسلة زيادات الإنتاج أيضًا محدودية الطاقة الاحتياطية المتاحة فعليًا في تحالف أوبك+. لم يستأنف أعضاء أوبك+ الرئيسيون الثمانية سوى حوالي 60 % من حصة الإمدادات البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا والمقررة بين مايو وسبتمبر، ويعزى ذلك جزئيًا إلى قيام بعض الدول بتعويض فائض الإنتاج السابق، ولكنه يشير أيضًا إلى أن بعض الأعضاء ربما يضخون بالفعل ما يقارب طاقتهم.

اتفقت أوبك+ على زيادة إنتاج النفط اعتبارًا من أكتوبر، في الوقت الذي تسعى فيه السعودية، أكبر منتج في المنظمة، لاستعادة حصتها السوقية، مع تباطؤ وتيرة الزيادات مقارنة بالأشهر السابقة بسبب ضعف متوقع في الطلب العالمي.

تعمل أوبك+ على زيادة الإنتاج منذ أبريل بعد سنوات من التخفيضات لدعم سوق النفط، لكن قرار يوم الأحد بزيادة الإنتاج جاء مفاجئًا وسط وفرة نفطية محتملة تلوح في الأفق خلال أشهر الشتاء في نصف الكرة الشمالي.

واتفق ثمانية أعضاء في أوبك+ يوم الأحد في اجتماع عبر الإنترنت على زيادة الإنتاج اعتبارًا من أكتوبر بمقدار 137 ألف برميل يوميًا، وفقًا لما جاء في بيان، وهو أقل بكثير من الزيادات الشهرية البالغة حوالي 555 ألف برميل يوميًا لشهري سبتمبر وأغسطس و411 ألف برميل يوميًا في يوليو ويونيو.

يعني اتفاق يوم الأحد أيضًا أن أوبك+ قد بدأت في تقليص الشريحة الثانية من التخفيضات البالغة حوالي 1.65 مليون برميل يوميًا من قبل ثمانية أعضاء قبل أكثر من عام من الموعد المحدد. وقد خفّضت المجموعة بالفعل الدفعة الأولى من تخفيضات الإنتاج البالغة 2.5 مليون برميل يوميًا منذ أبريل، أي ما يعادل حوالي 2.4 % من الطلب العالمي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقال خورخي ليون، المحلل في ريستاد والمسؤول السابق في أوبك: "قد تكون البراميل قليلة، لكن الرسالة كبيرة". وأضاف: "الزيادة لا تتعلق بالكميات بقدر ما تتعلق بالإشارة أوبك+ تُعطي الأولوية لحصة السوق حتى لو خاطرت بانخفاض الأسعار".

وأضاف ليون أن أوبك+، المكونة من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وروسيا وحلفاء آخرين، وجدت سهولة في زيادة الإنتاج عندما كان الطلب ينمو في الصيف، لكن الاختبار الحقيقي سيأتي في الربع الأخير مع توقع تباطؤ الطلب.

وأشارت أوبك+ إلى أنها تحتفظ بخيارات لتسريع أو تعليق أو عكس الزيادات في الاجتماعات المقبلة. وحددت الدول الثماني موعد الاجتماع المقبل لها في 5 نوفمبر. تأتي زيادات إنتاج أوبك هذا العام في الوقت الذي سعت فيه المملكة العربية السعودية إلى معاقبة أعضاء آخرين مثل كازاخستان على الإفراط في الإنتاج، وفي الوقت الذي بنت فيه الإمارات العربية المتحدة قدرات إنتاجية جديدة وسعت إلى تحقيق أهداف أعلى.

في وقت سابق من هذا العام، ضغط الرئيس الأمريكي دونالد ترمب على المجموعة لزيادة الإنتاج سعياً منه لتحقيق وعده الانتخابي بخفض أسعار البنزين المحلية. أدت زيادات الإنتاج إلى انخفاض أسعار النفط بنحو 15 % حتى الآن هذا العام، مما دفع أرباح شركات النفط إلى أدنى مستوياتها منذ الجائحة، وأدى إلى تسريح عشرات الآلاف من الوظائف.

ومع ذلك، لم تنهار أسعار النفط، حيث يتم تداولها عند حوالي 65 دولارًا للبرميل، مدعومة بالعقوبات الغربية المفروضة على روسيا وإيران. وقد شجع ذلك أوبك+ على مواصلة زيادة الإنتاج. ولم ترق زيادات أوبك+ إلى الكميات المتعهد بها لأن معظم الأعضاء يضخون النفط بكامل طاقتهم تقريبًا.

نتيجةً لذلك، فإن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة فقط هما القادرتان على زيادة إنتاج النفط في السوق، وفقًا لما ذكره محللون وأظهرته البيانات.

وقبل اتفاق الأحد، كانت أوبك+ قد طبقت تخفيضات على مستويين: خفض بمقدار 1.65 مليون برميل يوميًا من قِبل الأعضاء الثمانية، وخفض آخر بمقدار مليوني برميل يوميًا من قِبل المجموعة بأكملها، ساري المفعول حتى نهاية عام 2026.

تضخ أوبك+، حوالي نصف النفط العالمي، وستبدأ المجموعة في تقليص المرحلة الثانية من تخفيضات الإنتاج البالغة حوالي 1.65 مليون برميل يوميًا، أي ما يعادل 1.6 % من الطلب العالمي، قبل أكثر من عام من الموعد المحدد.

وقال محللون في كومرتس بنك في مذكرة: "إن اتفقت دول أوبك+ الثماني على زيادة أخرى في الإنتاج، نعتقد أن ذلك سيضع ضغطًا هبوطيًا كبيرًا على أسعار النفط. ففي النهاية، هناك بالفعل خطر كبير من فائض في المعروض".

انخفضت أسعار خام برنت القياسي العالمي بأكثر من 10 % هذا العام وسط حالة من عدم اليقين بشأن سياسات التجارة العالمية، ومع قيام منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها بزيادة الإنتاج

وقد تزايدت التوقعات بأن منظمة البلدان المصدرة للبترول

أنقر هنا للرجوع للأعلى

(أوبك) وحلفائها، مثل روسيا - المعروفين معًا باسم أوبك+ - سيضخون المزيد من البراميل في السوق لاستعادة حصتهم السوقية في اجتماع يوم الأحد.

وهذا يعني أن أوبك+، التي تضخ حوالي نصف نفط العالم، ستبدأ في تخفيف المرحلة الثانية من تخفيضات الإنتاج البالغة حوالي 1.65 مليون برميل يوميًا، أو 1.6 % من الطلب العالمي، قبل أكثر من عام من الموعد المحدد.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

التوترات الجيوسياسية تدعم أسعار النفط وسط مخاوف تعطل الإمدادات

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

ارتفعت أسعار النفط بعد أن حذر الرئيس الأميركي دونالد ترمب، حماس من عواقب وخيمة إذا لم توافق على خطته لإنهاء الحرب في غزة. وقد طغت هذه التصريحات على قرار أوبك+ الوشيك بشأن إمدادات النفط الخام.

حدد ترمب مساء الأحد مهلة نهائية لحماس لقبول اقتراحه. وكان الرئيس قد صرح سابقًا بأن إسرائيل ستحظى "بدعمه الكامل" للقضاء على حماس، التي صنفتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منظمة إرهابية، إذا رفضت الصفقة.

يُفاقم اقتراب الموعد النهائي المخاوف من اندلاع حرب أوسع نطاقًا قد تُعطّل تدفقات النفط من الشرق الأوسط، مصدر حوالي ثلث إمدادات العالم. وقد تبددت أي زيادة في الأسعار مرتبطة بالصراع الدائر منذ عامين في غزة سابقًا، حيث لم يُؤثّر الصراع بشكل ملموس على الإمدادات.
في سياق آخر، أعلنت أوكرانيا مسؤوليتها عن هجوم على مصفاة أورسك النفطية الروسية بالقرب من الحدود مع كازاخستان. وقد ركّز التجار على التدفقات الروسية خلال الأسابيع الأخيرة وسط تكثيف الهجمات الأوكرانية على البنية التحتية للطاقة في البلاد.

مع ذلك، لم تكن تلك العوامل المواتية كافية لإخراج الأسعار من حالة الركود الهبوطي. فقد انخفض النفط أربع جلسات من أصل خمس جلسات ماضية وسط توقعات بأن تناقش أوبك+ تسريع وتيرة زيادة المعروض. في غضون ذلك، عززت جهود إدارة ترمب للحفاظ على تدفق صادرات النفط من شمال العراق، بالإضافة إلى إغلاق الحكومة الأميركية، من المشاعر السلبية.

يأتي اجتماع أوبك+ في الوقت الذي يتجه فيه سوق النفط نحو فائض قياسي في المعروض العام المقبل، وفقًا لوكالة الطاقة الدولية. ويراقب المتداولون عن كثب مشتريات الصين، التي ساعدت حتى الآن في منع حدوث فائض في عدد محدود من المراكز الرئيسية في الغرب الأوسط الأميركي وشمال غرب أوروبا.

وقال تاماس فارغا، المحلل في شركة الوساطة بي في ام: "بالنظر إلى أداء الأيام الأربعة الماضية، من المغري الاستنتاج بأن فائض المعروض الذي طال انتظاره، والمتوقع أن يسود النصف الثاني من العام، بدأ يدق أبواب سوقنا أخيرًا".
ورفعت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إنتاجها بمقدار 400 ألف برميل يوميا في سبتمبر، لتستكمل رسميا استئناف إنتاج 2.2 مليون برميل يوميا أوقفته المجموعة وشركاؤها في عام 2023.

ورفعت ثماني دول أعضاء في أوبك+ إنتاجها النفطي يوم الأحد، حيث تضغط السعودية، أكبر دول المجموعة، على زيادة كبيرة لاستعادة حصة السوق، بينما تقترح روسيا زيادة أكثر تواضعًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تُفضّل موسكو أن ترفع المجموعة الإنتاج بمقدار 137 ألف برميل يوميًا اعتبارًا من نوفمبر، وهو نفس مستوى الزيادة في أكتوبر، لتجنب الضغط على أسعار النفط ولأنها ستواجه صعوبة في زيادة الإنتاج بسبب العقوبات، وفقًا لمصدرين.

تراجعت أوبك+ عن استراتيجيتها لخفض الإنتاج التي بدأتها في أبريل لتعزيز حصتها السوقية، واستجابةً لضغوط الرئيس الأميركي دونالد ترمب الساعية لخفض أسعار النفط. وفي ذروتها، بلغ إجمالي تخفيضات إنتاج أوبك+ 5.85 مليون برميل يوميًا، وتتكون من ثلاثة عناصر: تخفيضات طوعية قدرها 2.2 مليون برميل يوميًا، و1.65 مليون برميل يوميًا من ثمانية أعضاء، ومليوني برميل يوميًا أخرى من المجموعة بأكملها.

ويعتزم المنتجون الثمانية التراجع الكامل عن أحد هذه التخفيضات - 2.2 مليون برميل يوميًا - بحلول نهاية سبتمبر. أما في أكتوبر، فقد بدأوا في إزالة الطبقة الثانية البالغة 1.65 مليون برميل يوميًا بزيادة قدرها 137 ألف برميل يوميًا.

وتوقع بنك جولدمان ساكس أن ترفع المجموعة حصصها الإنتاجية بمقدار 140 ألف برميل يوميًا. وكانت أسعار النفط يوم الجمعة في طريقها لتسجيل خسارة أسبوعية تزيد عن 7% وسط توقعات بزيادة إضافية في إمدادات أوبك+، حيث تداول خام برنت فوق 64 دولارًا للبرميل. ولا يزال هذا أعلى من أدنى مستوى سُجِّل في عام 2025، والذي بلغ قرابة 58 دولارًا في أبريل. ويستمر خفض إنتاج أوبك+ بأكمله بمقدار مليوني برميل يوميًا حتى نهاية عام 2026.

انخفض سعر النفط 5 دولارات خلال الأسبوع الماضي، في الوقت الذي كان فيه المحللون يتجاهلون رواية وفرة النفط، على الرغم من وجود جميع المؤشرات. ومع صدور أرقام سبتمبر، أظهرت صادرات النفط الخام الشهرية المنقولة بحرًا نمطًا مقلقًا، حيث ان جميع ناقلات النفط العملاقة التي شوهدت خلال الأسابيع الثلاثة الماضية لم تُحمّل بعد، بحسب موقع أويل نت ديد الذي قال نحن في النطاق الأعلى للسنوات الخمس الماضية، لكن لا يمكننا إلقاء اللوم على أوبك في كل ذلك.

من الناحية الفنية، يقع اللوم حول وفرة النفط، في معظمه على أوبك، ولكن ليس على المشتبه بهم المعتادين، ففنزويلا تصدر مليون برميل يوميًا (أعلى مستوى منذ عام 2020)، وإيران تُصدر حوالي مليوني برميل يوميًا، وروسيا تُحاول زيادة إنتاجها في ظل تعرض نظام تكريرها لقصف مستمر. وهذه البراميل لا تذهب إلى أي مكان، بل تُركّب قبالة سواحل الصين ريثما تُقرر استقبالها.

كان الشرق الأوسط آخر معقلٍ للمتفائلين بارتفاع أسعار النفط، حيثُ استقرت جميع العلاوات الجيوسياسية، ولكن في الآونة الأخيرة، تناقص عدد المشترين، وبحلول سبتمبر، لم يكن هناك سوى مشترٍ واحدٍ ثابت، التقى ببائعٍ حاسم، شركة ميركوريا، التي بذلت قصارى جهدها لممارسة مركز بيع على المكشوف في حقل زاكوم العلوي لدرجة بيع براميل لا تملكها. خطوة جريئة، لكنها حققت مكسبًا كبيرًا في النهاية.
خلال فترة دبي لشهر سبتمبر، باعت ميركوريا 45 شحنة (22.5 مليون برميل)، تُمثل 92% من إجمالي الحجم. كانت معظمها من خام زاكوم العلوي، وكنا نعلم أن لديهم مركزًا فعليًا كبيرًا هناك، ولكن في اليوم الأخير، رشّحوا حتى 4 شحنات من خام مربان، وهي أول شحنة تظهر على السطح بعد 3 أشهر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

انهارت علاوة دبي الفعلية في غضون ثلاثة أيام فقط، على الرغم من أنها عادت بشكل غريب في نهاية الشهر، إلا أن مصيرها قد حُسم. فلا السياق الجيوسياسي ولا هوامش ربح المصافي يسمحان بعلاوة 3+ بعد الآن.

أما السعر الرسمي الوحيد المتبقي الذي سيهبط فهو سعر البيع الرسمي السعودي، والذي من المفترض نظريًا أن يكون أعلى بقليل من 2.20 دولار أمريكي الحالي، ولكن إذا كانوا يتوقعون طرح كل هذا الخام الإضافي الذي يجلبونه إلى السوق، فإن أي سعر أعلى من ذلك سيكون صعب البيع للعملاء الآسيويين الذين سيجدون بحلول نوفمبر وفرة من النفط للاختيار من بينها.

يُقال إن معظم الشحنات التي تم تحكيمها من المحيط الأطلسي (باستثناء 4 أو 5 ناقلات نفط عملاقة من شركات صينية كبرى) ليس لها مشترٍ نهائي، لذا سيكون وزنها جيدًا حتى ديسمبر. ثم هناك أوبك+. لم يكن اجتماع الأحد حاضرًا في أذهان أحد، إذ استقرّ المتداولون على الزيادة المخطط لها البالغة 137 ألف برميل يوميًا.

ولكن، وباعتباره الاجتماع الأول، أُرسل استبيان للسوق، واقترح هذه المرة زيادة الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميًا، وتقليص التخفيضات البالغة 1.66 مليون برميل يوميًا بشكل كامل خلال 3 أشهر. وكان رد الفعل حادًا بنفس القدر، ومن ثمّ النفي الرسمي اللاحق. في الواقع، لا أحد يتوقع زيادة في بيئة السوق الحالية، وإن وُجدت، فهي نبرة أكثر تشددًا، حيث بدأنا نسمع أصواتًا من داخل المجموعة تتباهى بجلب طاقة إنتاجية جديدة (العراق 5.5 مليون برميل يوميًا بحلول العام المقبل). ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الانضباط.

انخفضت واردات آسيا من النفط الخام في سبتمبر، ولكن يُفسّر ذلك بقيام الصين بإبقاء البراميل الإيرانية وبقية البراميل "الرخيصة" عائمة. وقد استنفدت مصافي شاندونغ المستقلة، المشتري الرئيسي لهذه البراميل، حصص الاستيراد لديها، لذا تحولت إلى زيت الوقود ومواد خام أخرى نظرًا لتوفرها بشكل أكبر وسعرها المحفوف بالضائقة المالية. يدور السؤال في السوق الآن حول عودة الصينيين. هل سيواصلون الشراء الآن، مع انخفاض متوسط مخزونهم (سعر البيع الصيني سيئ السمعة)؟ لا تزال عمليات تشغيل المصافي في البر الرئيسي الصيني في ارتفاع.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

العراق يعتزم إيقاف حرق الغاز منتصف عام 2029

الشرق الأوسط

أعلن وزير النفط العراقي، حيان عبد الغني، الأحد، أن عمليات استثمار الغاز الطبيعي مستمرة وتسير بخطى واضحة، موضحاً أن المشاريع المنفذة خلال الفترة الحالية أسهمت بزيادة استثمار الغاز الطبيعي.

وأكد الوزير، وفقاً لوكالة الأنباء العراقية، عزم الحكومة على إيقاف حرق الغاز منتصف عام 2029، وقال إن «هناك نقصاً في كميات الغاز الطبيعي المستثمرة والتي تحتاجها محطات الكهرباء، إلا أن عمليات استثمار الغاز مستمرة وتسير بخطى واضحة»، مبيناً أن «نسبة الغاز المستثمر في بداية تشكيل الحكومة الحالية كانت لا تتجاوز 53 في المائة والآن وصلت إلى 74 في المائة».

وأضاف أن «عدداً كبيراً من المشاريع التي تم تنفيذها خلال الفترة الحالية أسهمت بزيادة استثمار الغاز وتوجيهها إلى الشبكة الوطنية للاستفادة منها في توليد الطاقة الكهربائية».

وتابع بأن «مشاريع الغاز للسنوات الثلاث القادمة ستكون هناك كميات كبيرة من الغاز سيتم استثمارها من خلال عقد (توتال) بحدود 650 مليون قدم متر مكعب، بالإضافة إلى مشاريع عكاز في المنصورية».

وأشار إلى أن «هذه المشاريع سوف تأتي بكميات كبيرة من الغاز، كذلك هناك 14 عقداً تم توقيعها مع شركات ضمن جولة التراخيص الخامسة التكميلية والسادسة، حيث ستوفر هذه العقود ما لا يقل عن 700 إلى 800 مليون قدم مكعب من الغاز، وبذلك نأمل أن يصل العراق إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي»، مؤكداً «عزم الحكومة على إيقاف حرق الغاز منتصف عام 2029».

ولفت إلى أن «كميات الغاز التي تنتج في الإقليم تذهب لتشغيل محطات الكهرباء في إقليم كردستان، أما بالنسبة للتصدير فنحن نصدر الغاز السائل بحدود 3 آلاف طن يومياً من هذا النوع من خلال ميناء خور الزبير».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

العراق يرفع إنتاج الكهرباء ليتجاوز نصف احتياجاته وقت الذروة

اقتصاد الشرق

تمكن العراق للمرة الأولى من رفع إنتاج الكهرباء إلى ما يزيد عن نصف احتياجاته خلال أوقات الذروة، ما يقربه من إنهاء أزمة انقطاع الكهرباء، ويسمح له بتقليل الاعتماد على استيراد الغاز الإيراني المتقلب.

وأفادت وكالة الأنباء العراقية نقلاً عن وزير الكهرباء زياد علي فاضل، بأن العراق تمكن من رفع الإنتاج إلى أكثر من 28 ألف ميغاواط "رغم التحديات المرتبطة بتأمين الوقود الغازي لغالبية المحطات".

يعاني العراق، وهو ثاني أكبر مُنتج للنفط في "منظمة الدول المصدرة للنفط" (أوبك)، من فجوة حادة بين إنتاج الكهرباء والطلب عليها، إذ يتراوح الطلب بين 48 ألف ميغاواط و55 ألف ميغاواط في الذروة، ما يؤدي إلى انقطاعات متكررة، خاصةً في فصل الصيف.

لسد هذه الفجوة، تلجأ بغداد إلى استيراد نحو 50 مليون متر مكعب من جارتها إيران منذ 2017، ما يتطلب حصول بغداد على إعفاء أميركي من العقوبات المفروضة على طهران، يتجدد دورياً.

ووصلت إمدادات الغاز الإيرانية منذ 2017 إلى أكثر من 52 مليار متر مكعب، بقيمة زادت عن 15 مليار دولار. ولكن إيران غالباً ما تلجأ إلى تقليص هذه الإمدادات أو قطعها، ما يعمّق الأزمة.

محطات تعمل بالوقود المحلي

وزير الكهرباء لفت أيضاً إلى أن البلاد تعمل على إبرام عقود لإنشاء محطات إنتاجية تعمل بالوقود المحلي، بطاقة تصل إلى نحو 48 ألف ميغاواط.

يحتاج العراق إلى الوصول لـ40 ألف ميغاواط من أجل ضمان توفير طاقة على مدار اليوم.

كان مستشار رئيس الوزراء العراقي لشؤون الكهرباء عادل كريم قال في حديث لـ"الشرق" في سبتمبر، إن البلاد تتطلع لزيادة إنتاج الكهرباء بنحو 3 مرات خلال 5 سنوات إلى 75 ألف ميغاواط، مع تكثيف مشاريع الطاقة المتجددة، ودعوة الشركات العربية والغربية إلى الاستثمار في القطاع.

أكد كريم أن البلاد لديها حالياً فرص استثمارية في قطاع الطاقة المتجددة تُقدّر بنحو 12 ألف ميغاواط، فيما تتطلع للوصول إلى أكثر من 20 ألف ميغاواط خلال السنوات العشر القادمة.

وأضاف: "بدأنا مفاوضات مع مجموعة كبيرة من الشركات من بينها شركات سعودية وإماراتية وعالمية، بالإضافة لشركات محلية لديها خبرة في المجال".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الصين تتفوّق على الولايات المتحدة في سباق ريادة صادرات الطاقة

اقتصاد الشرق

تدور معركة محتدمة بين أكبر اقتصادين في العالم على الفوز بحصة من سوق تصدير الطاقة، فالولايات المتحدة تسعى لأن يشتري العالم وقودها الأحفوري، بينما تريد الصين بيع تقنياتها في مجال الطاقة النظيفة للعالم.

في الوقت الحالي، هناك فائز واضح: الصين.

الصين تتفوق في تصدير التقنيات النظيفة
تتزايد صادرات الصين من السيارات الكهربائية والألواح الشمسية والبطاريات وغيرها من التقنيات المساهمة في خفض الانبعاثات منذ سنوات. وبلغت الصادرات مستوى قياسياً في أغسطس، إذ وصلت قيمتها إلى 20 مليار دولار من المنتجات التي شُحنت إلى مختلف أنحاء العالم، وفقاً لتقرير جديد صادر عن مركز الأبحاث "إمبر" (Ember).

وقال إيوان غراهام، محلل البيانات لدى "إمبر" إن "الصين حققت رقماً قياسياً في قيمة صادرات التقنيات النظيفة، رغم الانخفاض الحاد في أسعار التكنولوجيا".

باعت الولايات المتحدة، التي رسّخت موقعها كمصدّر رئيسي للوقود الأحفوري، ما قيمته 80 مليار دولار من النفط والغاز في الخارج حتى نهاية يوليو، وهو آخر شهر تتوافر عنه بيانات. في المقابل، صدّرت الصين ما قيمته 120 مليار دولار من التقنيات الخضراء خلال الفترة نفسها.

ويمثل ذلك استمراراً لاتجاه قائم منذ فترة. فقد سجلت الولايات المتحدة رقماً قياسياً في صادرات النفط عام 2024، وفقاً لبيانات "إدارة معلومات الطاقة" الأميركية، إلا أن صادرات الصين من التكنولوجيا النظيفة تجاوزتها بنحو 30 مليار دولار.

الكميات تتزايد رغم تراجع الأسعار
غير أن الأرقام بالدولار لا تروي القصة كاملة. فمع انخفاض أسعار الألواح الشمسية، باتت الصين تُصدّر كميات أكبر منها مقابل كل دولار من الإيرادات. ورغم أن عائدات صادرات الألواح الشمسية في أغسطس لم تقترب من ذروة مارس 2023، فإن القدرة الإنتاجية التي شُحنت للخارج، والبالغة 46 ألف ميغاواط، شكّلت رقماً قياسياً جديداً.

الأهم من ذلك، أن صادرات الصين إلى الأسواق الناشئة تنمو بوتيرة سريعة. فخلال هذا العام، جاء أكثر من نصف صادراتها من السيارات الكهربائية من خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي تضم الدول الغنية.

واشنطن تراهن على الوقود الأحفوري
دفعت الولايات المتحدة، في عهد الرئيس دونالد ترمب خلال ولايته الأولى، ثم في عهد الرئيس السابق جو بايدن، باتجاه زيادة إنتاج النفط والغاز. ونتيجة لذلك، ارتفعت صادرات البلاد من الوقود الأحفوري بشكل كبير.

ويسعى ترمب خلال ولايته الثانية، إلى رفع الإنتاج أكثر، عبر تخفيف القيود التنظيمية، مع إضعاف قطاع التكنولوجيا الخضراء في الوقت ذاته.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تجدر الإشارة إلى أن الصين تُعدّ من كبار مستوردي النفط والغاز، وهي شديدة العطش للطاقة إلى درجة أنها تستخدم معظم التقنيات النظيفة التي تنتجها.

وخلال هذا الربع، ستبيع الصين في سوقها المحلية سيارات كهربائية أكثر من إجمالي عدد السيارات المبيعة في الولايات المتحدة، بمختلف أنواع الوقود. أما الولايات المتحدة، فبإمكانها تلبية كامل احتياجاتها من الوقود الأحفوري.

سباق الإيرادات والنفوذ العالمي

مع ذلك، يمتلك البلدان فائض طاقة إنتاجية في مجالات قوتهما، ما يتيح لهما تحقيق مليارات الدولارات من عائدات التصدير سنوياً.

وقد تتمكن الولايات المتحدة من تعزيز صادرات الوقود الأحفوري أكثر لتتفوق في الإيرادات على الصين، التي تواصل تصدير سلع منخفضة الكربون بأسعار متراجعة. لكن نفوذ الصين بين الدول الأخرى مرجّح أن يتزايد، نظراً لاستمرار نمو حجم صادراتها من التكنولوجيا النظيفة.

انقسام حاد في خيارات الدول المستوردة

من وجهة نظر الدول التي تستورد منتجات الطاقة أو التقنيات من أميركا أو الصين، فإن الانقسام لا يمكن أن يكون أوضح، بحسب غريغ جاكسون، الرئيس التنفيذي لشركة "أوكتوبوس إنرجي" البريطانية، أكبر شركة لتوزيع الطاقة في المملكة المتحدة.

وقال إن "صادرات الطاقة النظيفة هي أجهزة ومعدات، وبمجرد أن تشتريها دولة ما، فإنها ستولّد الكهرباء لعقد أو عقدين قادمين. أما الغاز، فبمجرد شرائه واستخدامه، فإنه يختفي إلى الأبد".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

حقل كركوك العراقي.. قصة عملاق خسر الصدارة عالميًا لصالح السعودية

سامر أبووردة

يُعدّ حقل كركوك أحد أبرز حقول النفط في العراق والعالم، بما يسهم به في إنتاج بغداد يوميًا من الخام عالي الجودة بكميات ضخمة، تعزز اقتصاد الدولة وتدعم إستراتيجيتها المستقبلية.

ويمثّل الحقل رمزًا تاريخيًا لصناعة النفط العراقية، إذ يُعدّ أحد أقدم حقول النفط في العراق، وثاني أكبر حقل في العالم من حيث القدرة الإنتاجية، وخامس أكبر حقل عالميًا من حيث حجم الاحتياطيات.

ويُسهم حقل كركوك الضخم بجزء كبير في احتياطيات النفط العراقية، البالغة 145 مليار برميل، إذ كان يُعدّ أكبر حقل للنفط في العالم قبل ظهور حقل الغوار في المملكة العربية السعودية.

وسيسهم تطوير الحقل العملاق، الواقع في الشمال، بدعم خطط بغداد لرفع طاقتها الإنتاجية إلى 8 ملايين برميل من النفط الخام يوميًا، بحلول عام 2027.
وللاطّلاع على الملف الخاص بحقول النفط والغاز العربية لدى منصة الطاقة المتخصصة، يمكنكم المتابعة عبر الضغط (هنا)، إذ يتضمن معلومات وبيانات حصرية تغطي قطاعات الاستكشاف والإنتاج والاحتياطيات.

معلومات عن حقل كركوك
عند رصد معلومات عن حقل كركوك، نجد أنه اكتُشِف في أكتوبر/تشرين الأول عام 1927، بمنطقة بابا كركر بمحافظة كركوك شمال العراق، وبدأ الإنتاج في عام 1934، ليُصبح منذ ذلك الحين مركزًا رئيسًا لإنتاج النفط في العراق وشريانًا اقتصاديًا مهمًا.

تبلغ مساحة الحقل، المملوك لوزارة النفط العراقية ممثلةً في شركة نفط الشمال، نحو 100 كم طولًا و12 كم عرضًا، ويضم العديد من القباب النفطية، أبرزها بابا وأفانا، ويتضمن 196 بئرًا منتجة منذ اكتشافه، وهو جزء من مجموعة حقول نفطية رئيسة في كركوك، تشمل حقل باي حسن، وحقل جمبور، وحقل خباز.

ويُستعمل نظام تصدير مبسَّط في الحقل؛ إذ يُضخ النفط المستخرج مباشرة عبر أنبوب كركوك - جيهان إلى ميناء جيهان التركي، ويُشحن إلى الأسواق العالمية.

إلى ذلك، يمثّل الحقل نقطة خلاف تاريخية بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان، إذ تُعدّ المنطقة الواقع فيها الحقل منطقة متنازَع عليها، لا سيما بعد انتهاء الحرب الأميركية وظهور مطالب كردية بإدارة الحقل. وفي عام 2008، اندلعت مواجهة مسلحة قصيرة بين القوات الحكومية وقوات البشمركة بشأن السيطرة على قبة خورمالا النفطية، كونها تقع ضمن محافظة أربيل التابعة لإقليم كردستان، في حين قالت حكومة بغداد المركزية، إنه استنادًا لدستور 2005، فإن إدارة الحقول المنتجة من حق الحكومة على المستوى الاتحادي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

احتياطيات حقل كركوك

تُشير التقديرات إلى أن احتياطيات حقل كركوك تبلغ نحو 9 مليارات برميل من النفط القابل للاستخراج، ما يجعله أحد أكبر الحقول عالميًا.

واستعاد الحقل 98.83% من إجمالي احتياطياته القابلة للاستخراج، وبلغ ذروة إنتاجه في عام 1974، ويُتوقع أن يستمر الإنتاج حتى يصل الحقل إلى حدّه الاقتصادي عام 2029، وفقًا للمعايير الاقتصادية الحالية.

ويشكّل إنتاج حقل كركوك نحو 3% من الإنتاج اليومي للبلاد، الذي يصل إلى نحو 5 ملايين برميل يوميًا، وفق بيانات قطاع النفط والغاز العراقي لدى منصة الطاقة المتخصصة.

كان الحقل ينتج 680 ألف برميل يوميًا، قبل الحرب الأميركية عام 2003، لكن هذا الإنتاج انخفض الى 200 ألف برميل يوميًا بعد الحرب، إضافة إلى ذلك، فإن تصدير النفط من كركوك أصبح صعبًا بسبب الهجمات على أنبوب النفط كركوك - جيهان.

تطوير حقل كركوك

شهد تطوير حقل كركوك مراحل متعددة خلال العقود الماضية، إذ تأثّر إنتاجه وتطويره بالتحديات الأمنية والسياسية التي شهدتها البلاد.

وفي أغسطس/آب 2024، أعلنت الحكومة توقيع مذكرة تفاهم مع شركة بي بي البريطانية لإعادة تأهيل وتطوير حقول شركة نفط الشمال الأربعة، بما فيها حقل كركوك. وتشمل مذكرة التفاهم تطوير القباب النفطية في كركوك (بابا وأفانا)، إلى جانب تطوير حقول باي حسن، جمبور، وخباز، مع إمكان التوسع لتشمل رقع استكشافية جديدة.

ووفقًا للبيان الحكومي، ستبدأ بي بي في وضع خطة رئيسة لتعزيز الطاقة الإنتاجية للنفط الخام والغاز في الحقول الأربعة، وتؤكد الشركة البريطانية أن تطوير الحقل يتطلب إعادة تأهيل المرافق القائمة وبناء مرافق جديدة، بما في ذلك مشروعات غاز وبرامج حفر.

ويُتوقع أن تسهم هذه الجهود في استقرار الإنتاج وعكس التراجع الذي شهده الحقل سابقًا، ويُنتظر أن تُختَتم المفاوضات المتعلقة بمذكرة التفاهم في أوائل العام المقبل 2025.

يشار إلى أنه، في عام 2013، وُقِّع خطاب نوايا بين شركة "بي بي" ووزارة النفط العراقية لدراسة تطوير الحقل النفطي العملاق، لكن الصفقة عُلّقت في عام 2014.

وفي أواخر عام 2019، انسحبت الشركة البريطانية من حقل النفط الواقع في الشمال، بعد انتهاء عقد الخدمة المُبرَم عام 2013، دون التوصل إلى اتفاق على توسعة الحقل.

ومع إعادة إحياء التعاون بين الحكومة العراقية وشركة بي بي، يُتوقع أن يُسهم تطوير حقل كركوك في استقرار الإنتاج وزيادته، كما أنه يمثّل خطوة حيوية في تحقيق رؤية العراق لتعظيم الاستفادة من موارده النفطية ودعم اقتصاده الوطني.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

حصص إنتاج النفط للسعودية و7 دول في أوبك+ خلال نوفمبر

الطاقة

دينا قدري

ستشهد حصص إنتاج النفط للسعودية و7 دول في أوبك+ ارتفاعًا خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، بعد أن قررت الدول الـ8 استمرار التخلص التدريجي من تخفيضاتها الطوعية البالغة 1.65 مليون برميل يوميًا.

وستضيف الدول الـ8 في التحالف نحو 137 ألف برميل يوميًا على أساس شهري لمدّة 12 شهرًا، لإنهاء تخفيضاتها الطوعية التي بدأت تنفيذها في مايو/أيار 2023، وكان من المفترض أن تستمر حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2026.

ووفق بيان صحفي حصلت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، أكدت الدول الـ8، خلال اجتماعها اليوم الأحد 5 أكتوبر/تشرين الأول، أن كميات الخفض البالغة 1.65 مليون برميل يوميًا قد تُعاد جزئيًا أو كاملةً، تدريجيًا، حسب متغيرات السوق.

وأشارت المجموعة -التي تضم السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وقازاخستان والجزائر وسلطنة عمان- إلى أن قرار زيادة إنتاج النفط جاء في ضوء التوقعات الاقتصادية العالمية الجيدة الحالية، التي تنعكس في انخفاض مخزونات النفط.

حصص إنتاج النفط للدول الـ8 في أوبك+

وفق جدول حصص إنتاج النفط للدول الـ8 في أوبك+ لدى منصة الطاقة، ستضيف المملكة العربية السعودية 41 ألف برميل يوميًا من النفط خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني، إذ ستبلغ حصة الإنتاج المطلوبة من المملكة 10 ملايين و61 ألف برميل يوميًا.

وستضيف الإمارات 12 ألف برميل يوميًا، ليصل مستوى إنتاج النفط المطلوب إلى 3 ملايين و399 ألف برميل يوميًا، في حين سيرتفع مستوى الإنتاج المطلوب من العراق بمقدار 18 ألف برميل يوميًا، ليصل إلى 4 ملايين و255 ألف برميل يوميًا.

وبموجب قرار زيادة الإنتاج لمجموعة الدول الـ8، سيزيد مستوى إنتاج النفط المطلوب من الكويت بمقدار 10 آلاف برميل يوميًا، ليصل إلى مليونين و569 ألف برميل يوميًا، وستضيف الجزائر 4 آلاف برميل يوميًا، لترتفع حصتها إلى 967 ألف برميل يوميًا، كما ستضيف سلطنة عمان 4 آلاف برميل يوميًا، لتبلغ حصتها 808 آلاف برميل يوميًا.

ومن المقرر أن تضيف روسيا 41 ألف برميل يوميًا من النفط، لترتفع حصتها إلى 9 ملايين و532 ألف برميل يوميًا، وسيرتفع مستوى الإنتاج المطلوب من قازاخستان بمقدار 7 آلاف برميل يوميًا، ليصل إلى مليون و563 ألف برميل يوميًا.

خطة التخلص من تخفيضات الإنتاج الطوعية

أكدت السعودية و7 دول في أوبك+ أن استمرار خطة التخلص من تخفيضات الإنتاج الطوعية جاء في ضوء التوقعات الاقتصادية العالمية المستقرة وأساسيات السوق السليمة حاليًا، التي تنعكس في انخفاض مخزونات النفط.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأوضحت الدول الـ8، في اجتماعها اليوم الأحد (5 أكتوبر/ تشرين الأول 2025)، أن كميات الخفض البالغة 1.65 مليون برميل يوميًا قد تُعاد جزئيًا أو كاملةً، تدريجيًا، حسب متغيرات السوق.

وأكدت الدول مجددًا أهمية تبنّي نهجٍ حذِر والاحتفاظ بالمرونة الكاملة لإيقاف التخلص من تخفيضات الإنتاج الطوعية الإضافية أو عكس اتجاهها، بما في ذلك التخلص من تخفيضات الإنتاج الطوعية السابقة البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا، التي أُعلنَت في نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

كما أشارت أن هذا الإجراء سيوفر فرصة للدول المشاركة لتسريع تعويضاتها، مؤكدة عزمها على تعويض كامل كميات الإنتاج الزائدة منذ يناير/كانون الثاني 2024.

وتعليقًا على قرار الدول الـ8 في أوبك+ باستمرار التخلص من تخفيضات الإنتاج، أوضح وزير المحروقات والمناجم الجزائري محمد عرقاب أنه يأتي في سياق يتّسم باستمرار حالة عدم اليقين.

وأشار الوزير إلى أن مستويات الطلب العالمي على النفط ما تزال قوية، لكنها قد تشهد تباطؤًا في وتيرة نموها خلال الأشهر المقبلة.

ومن المقرر أن يُعقد الاجتماع المقبل للدول الـ8 في 2 نوفمبر/ تشرين الثاني 2025، ضمن إطار الاجتماعات الشهرية التي تهدف إلى متابعة تطورات السوق، ومستوى الالتزام، وتنفيذ خطط التعويض.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.